المحاضرة السابعة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة

تهدف هذه المحاضرة إلى تعريف الطالب ب:

- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة في الجزائر.
- أهم الخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات، والأهمية التي تلعبها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.
- الفرق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة.

أولا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من الصعوبة بمكان أن نجد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مفهوما محدودا ودقيقا، نظرا للتطور السريع في المفاهيم الاقتصادية الاجتماعية والعلمية والتطور المستمر الذي تشهده المؤسسات لتشعب واتساع نشاطها واختلاف آراء وأفكار المفكرين الاقتصاديين، جعل كل واحد منهم يعرّف المؤسسة حسب منظوره.

ولعلّ صعوبة إعطاء مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدى بالباحثين إلى الاعتماد على عدة معايير لتعريفها، حيث قسمت تلك المعايير إلى:

أ- **المعايير الكمية:** تضم مجموعة من المؤشرات التقنية والاقتصادية، نجد من بينها كل من: عدد العمال، حجم الانتاج، القيمة المضافة، التركيب العضوي لرأس المال وحجم الطاقة المستعملة، وتضم جملة من المؤشرات النقدية نذكر منها: رأس المال المستثمر، رقم الأعمال.

ب- المعايير النوعية: تسمى أيضا المعايير النظرية، السوسيولوجية أو التحليلية، وباعتبار المعايير الكمية غير كافية، لتوضيح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة، فإنه يتم إدراج معايير نوعية تبرز خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أدق، فهي مجموعة من المؤشرات التي يتم تحديدها لتعبر عن صفات أو خصائص معينة، متى ما توفرت اعتبرت المؤسسة صغيرة ومتوسطة أو كبيرة وليس من الضروري توفرها جميعا، ولكن من المهم توفر بعضها.

- **معيار المسؤولية:** من حيث مدى تنوعها أو تحديدها فالمسؤولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مباشرة ونهائية للمالك، بحيث هو صاحب القرارات داخل المؤسسة له دور في التأثير على طبيعة التنظيم وأسلوب الإدارة، يجمع بين عدة وظائف في آن واحد.

– **معيار الملكية:** ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود في مجملها إلى القطاع الخاص في شكل شركات (أشخاص أو أموال)، حيث أن النسبة الكبيرة منها عبارة عن مشروعات فردية وعائلية.

ج– معيار السوق: إذا لم تستطع المؤسسة زيادة تصريف منتجاتها مهما فعلت فالأفضل أن يبقى حجم المؤسسة في حدود السوق وغالبا ما تتميز المؤسسات التي لها أسواق صغيرة بالحجم الصغير والتي لها أسواق كبيرة بالحجم الكبير، وعموما نجد أن حجم المؤسسة يتوقف على طبيعة الطلب، فإذا كان كبيرا وثابتا ويتوقع أن يرتفع في المستقبل أو ينخفض فإن حجم المؤسسة له ما يبرره.

د– معيار طبيعة الصناعة: يتوقف حجم المؤسسة على استخدام الآلات في الإنتاج، فنجد بعض الصناعات تحتاج في سبيل إنتاج سلعها إلى وحدات كبيرة نسبيا من العمل ووحدات صغيرة نسبيا من رأس المال، كما هو الحال في الصناعات الخفيفة، وهذا عكس ما يحدث في الصناعات الثقيلة تماما.

و– معيار درجة الاستقلالية المالية: لنسبة الاستقلال المالي أثر في تحديد حجم المؤسسة، فالمؤسسة المستقلة هي مؤسسة لا تكون نسبة 25% أو أكثر من رأسمالها أو حقوق الانتخاب في حوزة مؤسسة أخرى أو مشتركة بين عدة مؤسسات لا تتطابق في حد ذاتها مع التعريف الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كنتيجة لتعدد المعايير التي اعتمدها الباحثون في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعددت تعاريفها، فلقد تبين من دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية عن المؤسسات الصغيرة بأن هناك أكثر من 50 تعريف مختلف في 75 بلد، إذ يختلف تعريفها من دولة إلى أخرى باختلاف المقاييس المستعملة في ذلك، وإن تشابهت المقاييس أو المؤشرات في المضمون فقد تختلف في القيم:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية

مجال النشاط	معيار التصنيف	التعريف
تجارة الجملة	عدد العمال	أقل من 100 عامل
تجارة التجزئة	المداخيل السنوية	من 05 إلى 20 مليون دولار أمريكي
البناء	المداخيل السنوية	ما بين 07 إلى 17 مليون دولار أمريكي
الصناعة	عدد العمال	ما بين 500 و 1500 عامل
النقل	المداخيل السنوية	ما بين 01 و 25 مليون دولار أمريكي
الفلاحة	المداخيل السنوية	ما بين 0.5 و9 مليون دولار أمريكي
الخدمات	عدد العمال أو المداخيل السنوية	ما بين 500 و 1500 عامل أو ما بين 3.5 و21.5 مليون دولار

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول الاتحاد الأوروبي

نوع المؤسسة	عدد العاملين	رقم الأعمال السنوي	الميزانية الكلية السنوية
متوسطة	أكثر من 250	أكبر من أو يساوي 50 مليون يورو	أكبر من أو يساوي 43 مليون يورو
صغيرة	أكثر من 50	أكبر من أو يساوي 10 مليون يورو	أكبر من أو يساوي 10 مليون يورو

صغيرة جدا	أكثر من 10	أكبر من أو يساوي 02 مليون يورو	أكبر من أو يساوي 02 مليون يورو

وعرّفها الصندوق الوطني التونسي لتنمية الحرف والمهن الصغيرة بقوله: "تمويل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتكلفة الاستثمارية الكلية بأنها لا تتجاوز 50 ألف دينار تونسي".

كما عرّفها حسب عدد العمال، على أنها "المؤسسات التي توظف ما بين 10 إلى 100 عامل، والمؤسسات التي تشغل أقل من 10 عمال تعتبر مؤسسات مصغرة".

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لقد اعتمدت الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال في تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك حسب نص القانون رقم 17-02 الصادر في سنة 2017م والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عرّف هذا القانون في مادته 05 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها: "مؤسسات إنتاج السلع والخدمات تشغل ما بين 1 و 250 عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايير دينار جزائري مع استيفائها لمعيار الاستقلالية". علما أنه تم مراجعة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمد في قانون سنة 2001م.

وحسب المادة 08 من ذات القانون لعام 2017م فإن المؤسسات المتوسطة التي تشغل ما بين 50 إلى مائتين وخمسين (250) شخصا ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري إلى (4) ملايين دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية بين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار (1) دينار جزائري.

في حين تعرّف المادة 9 منه المؤسسات الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري.

بينما المؤسسات الصغيرة جدا (المصغرة) فحسب المادة 10 فهي تلك التي تشغل من شخص واحد إلى تسعة أشخاص (09)، ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري.

الحجم/المعيار	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (دج)	الحصيلة السنوية (دج)
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 40 مليون	أقل من 20 مليون
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	من 40 مليون إلى 400 مليون	من 20 مليون إلى 200 مليون
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 400 مليون إلى 4 ملايير	من 200 مليون إلى 1 مليار

2- خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص، البعض منها تعتبر مزايا إيجابية، والبعض الأخرى تعدّ سلبية، نذكر منها ما يلي:

أ- الخصائص الإيجابية:

- صغر حجم المتطلبات الرأسمالية (ضالة رأس المال كونها تعتمد على التمويل الذاتي).

- تخصيص حجم ونوع الإنتاج غالبا.
- انخفاض درجة المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها.
- الاعتماد على الخامات المحلية والإقليمية.
- اعتمادها أكثر على العمالة بدلا من حجم الاستثمارات.
- تميّزها بمرونة عالية تساعدها على البقاء والتكيف مع احتياجات السوق.
- سرعة مردود رأس المال.

ب- الخصائص السلبية:

- محدودية القدرات الذاتية للتوسع والتطور.
- محدودية إمكانية استعمال التكنولوجيا المتطورة.
- عدم دقة وتوفر قواعد البيانات المتاحة لها وعليها.
- تكون غالبا من الصناعات المغذية لصناعات أخرى.
- توحيد الملكية والإدارة.

ثانيا: المؤسسات الناشئة

1- تعريف المؤسسات الناشئة:

حسب القاموس الانجليزي تعرف كلمة المؤسسة الناشئة "Start- Up" على أنها مشروع صغير في بداية مهده، وتتكون من جزئين "Start" وهي كلمة تشير إلى فكرة الانطلاق، و "Up" تعني الصعود أو النمو القوي.

ويعرّفها القاموس الفرنسي "La rousse" على أنها: "تلك المؤسسات الشابة المبتكرة في قطاع التكنولوجيا الحديثة".

كما تعرّف على أنها "مؤسسة صممت لتنمو بسرعة"، وهي المؤسسات حديثة النشأة في عالم العمال صغيرة رأس المال والتي لم تكن موجودة من قبل مهما كانت طبيعة نشاطها".

وعرّفها "Paul Graham" في مقاله حول النمو "Growth" على أنها: "شركة صممت للنمو بسرعة، أي (Growth = Start-Up) ولكونها تأسست حديثا لا يجعل منها مؤسسة ناشئة – Start-Up Company – في حد ذاتها، غير أنه ليس من الضروري أن تكون هذه المؤسسات تعمل في مجال

التكنولوجيا، أو أن يكون تمويلها من قبل مخاطر أو مغامر، الأمر الوحيد الذي يهم هو النمو وأي شيء آخر يرتبط بالمؤسسات الناشئة".

أما بالنسبة للتعريف القانوني للمؤسسة الناشئة في التشريع الجزائري فقد عرّفها في المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020م، المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لعلامة "الشركات الناشئة" و"المشاريع المبتكرة" و "الحاضنات" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، وقد ذكر هذا المرسوم في فصله الرابع مجموعة الشروط التي بموجبها تمنح علامة مؤسسة ناشئة، حيث نصت المادة 11 منه على ما يلي: "تعتبر مؤسسة ناشئة كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، وتحترم المعايير التالية:

- يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني سنوات؛
- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة الناشئة على منتجات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة؛
- يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية؛
- أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50% على الأقل، من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة من طرف الدولة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة؛
- يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية؛
- يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل".

وحسب المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 21-422 "يتعين على المؤسسة الراغبة في الحصول على علامة مؤسسة ناشئة تقديم طلب عبر البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة".

ومن منظور عام، فإن المؤسسات الناشئة هي كل مؤسسة مبتدئة تحتاج إلى تمويل ضخم، تسعى إلى إنتاج منتوج جديد أو خدمة مبتكرة وتسويقها لتتماشى مع متطلبات السوق وتكون وفق الاجراءات القانونية المعتمدة والسارية المعمول بها، كما تكون درجة المخاطرة وعدم التأكد فيها عالية، وهذا مقابل تحقيق نمو سريع وكبير، مما ينتج عنه أرباح ضخمة في حالة نجاح المشروع، وذلك بغض النظر عن حجم المؤسسة أو النشاط أو القطاع والعمر.

2- خصائص المؤسسات الناشئة:

تتميز المؤسسات الناشئة بمجموعة من الخصائص، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- **مبتدئة النشأة:** أي أنها حديثة النشأة وهي الخاصية التي تستمد منها تسميتها، فهي مؤسسات أمامها خيارين إما النمو والتوسع لتصبح مؤسسة ناجحة، أو الخسارة والانسحاب من السوق.

- **فرصة النمو المتزايد:** وهي إحدى المميزات التي يمكن من خلالها تحديد معنى start-up ، فهذا النوع من المؤسسات بإمكانها تحقيق إيرادات عالية في وقت قصير جدا أكثر من التكاليف المطلوبة، فهي لها القدرة على ممارسة العمل التجاري بسرعة وزيادة إيراداتها وهامش ربحها، فصغرها لا يعنى بالضرورة عجزها عن تحقيق الربح.

– **الاعتماد على التكنولوجيا:** يختص هذا النوع من المؤسسات بأن أفكاره التجارية تقوم على الأفكار الرائدة التي تعتمد على التكنولوجيا في إشباع السوق، فهي تعتمد بشكل كبير على المنصات لتسويق منتجاتها وخدماتها، والعثور على التمويل اللازم من خلال الانترنت كالفوز بدعم حاضنات الأعمال.

– **التكاليف المنخفضة:** يقوم المبدأ المبتكر للمؤسسات الناشئة على مبدأ التكاليف المنخفضة، فتطبيق الفكرة لا يتطلب رؤوس أموال ضخمة وتكاليف مرتفعة، فالتكاليف المطلوبة تكون صغيرة جدا مقارنة بالإيرادات المخطط تحقيقها في حالة نجاحها.

ثالثا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة مكانة هامة داخل نسيج الاقتصاديات المعاصرة للدول، لما لها من أهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق تطوير المجتمع المحلي. ويمكن تفصيل هذه الأهمية في النقاط التالية:

- توفير مناصب الشغل.
- زيادة إنتاج وتنوع السلع والخدمات.
- المحافظة على استمرارية المنافسة.
- دعم الناتج المحلي: إنتاج بدائل الواردات
- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع: وذلك من خلال اكتشاف احتياجاتهم وطلباتهم وبالتالي تقديم السلع والخدمات.
- المساهمة في التوزيع العادل للدخول
- التخفيف من المشكلات الاجتماعية: البطالة، التهميش، والفراغ، وما يترتب عنهم من آفات اجتماعية خطيرة، وذلك عن طريق منحهم مناصب عمل تؤمن لهم الاستقرار النفسي والمادي.
- تنمية المواهب والإبداعات وإرساء قواعد التنمية الصناعية.
- المساهمة في زيادة حجم وقيمة الصادرات .
- المساهمة في التنمية الاقتصادية.

رابعا: الفرق بين المؤسسة الناشئة (المقاولاتية أو الريادية) والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العادية)

لقد أشار العديد من الاقتصاديين إلى وجود نوعين من المشاريع الصغيرة وهما: المشاريع الصغيرة التقليدية أو النمطية والمشاريع الصغيرة النامية أو هي المشاريع المقاولاتية أو غير النمطية وكما يسميها البعض المشاريع الريادية "الناشئة".

وبعد استعراضنا لخصائص كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة وجب علينا أن نبرز أوجه الشبه والاختلاف بينهما، حيث قد يقوم شخصان بإنشاء مؤسسة مصغرة أو متوسطة لكن الأولى تصنف على أنها ناشئة ريادية أو مقاولاتية والأخرى عادية وذلك تبعا لعدة مؤشرات نوضحها في الجدول التالي:

أ- أوجه الاختلاف:

المعيار	المؤسسة الناشئة (الريادية، المقاولاتية)	المؤسسة الصغيرة والمتوسطة (العادية)
الإبداع	تتميز بالابداع والابتكار في نشاطها	لا ترتبط بالابداع
النمو	تهتم بالنمو السريع	لا تهتم بالنمو السريع
الأهداف	أهدافها استراتيجية	أهداف بسيطة
الحجم	قد يكون في البداية صغير وقد يكون كبير	صغير الحجم
السوق	محلية ودولية حسب الطلب والتسويق	سوقها في الغالب محلية
المخاطرة	ارتفاع نسبة المخاطرة لأنها تأتي بالجديد	عنصر المخاطرة أقل
الأرباح	أرباح احتكارية ناتجة عن حقوق الابتكار	أرباحها عادية

ب-أوجه التشابه:

- كلاهما عبارة عن إنشاء مؤسسة بصفة قانونية.
- كلاهما له نسبة مخاطرة، وإن ارتفعت في المؤسسة الناشئة المقاولاتية.
- يسعى صاحب كل منهما إلى تحقيق الربح، وإن كان الربح هو من أولويات صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسة الناشئة التي يبحث صاحبها عن نموذج عمل ناجح.
- كلاهما يلعب دورا في التنمية الاقتصادية، وإن كانت بعض اقتصاديات الدول تعتمد بشكل كبير على النشاط المقاولاتي للمؤسسات الناشئة.